عين المضارع
بين الصيغة والدلالة

للدكتور مصطفى النحاس

قسم اللغة العربية ــ كلية الآداب
جامعة الكويت

ملخص

يناقش البحث مشكلة ضبط عين المضارع من الثلاثي، بقصد حصر هذه المشكلة، وتحديدها. وفي سبيل ذلك يعرض البحث لأبواب الفعل، فيتناولها من ناحيتين، ناحية الصيغة، وناحية الدلالة، مثيرا عدة تساؤلات حول هذه الأبواب.

وقد ناقش البحث أبواب الفعل بالتفصيل، فبين أنها أربعة أساسية : فعَل يفْعُل، وفعَل يفْعِل، ويمثلان أكثر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، وباب : فعِل يفعَل، وهذا الباب كثيرا ما يتداخل مع الباب : فعُل يفْعُل في حالة اللزوم. أما فعَل يفعَل، بفتح العين في الماضي والمضارع فيقوم على عنصر صوتي، هو حروف الحلق، وأما فعِل يفْعِل، بكسر العين في الماضي والمضارع، فيمثل الحالات الشاذة لباب فعِل يفْعَل.

ثم عرض البحث لجانب الدلالة، والمعاني التي تفيدها هذه الأبواب، وخلص إلى مايلي :

1 ــ أن البابين : (فعَل يفْعُل، وفعَل يفْعِل) يشتركان في معظم المعاني، وأن التمييز بينهما عن طريق المعنى يحتاج إلى طاقة تفوق مستوى الذاكرة ؛ ولذا فإن الصعوبة التي يجدها مستخدمو اللغة في ضبط عين المضارع ــ إذا لم يشتهر بضم أو كسر ــ تكاد تكون مقصورة على هذين البابين، وعلى الأفعال الصحيحة السالمة منهما ؛ لأن الأفعال المعتلة والأفعال المضاعفة ذا معايير محدّدة ذات نزعة قاعدية.

2 ــ وأن البابين : (فعُل يفْعُل وفعِل يفْعَل) يمكن التمييز بينهما عن طريق المعنى ؛ فالأول خاص بالصفات اللازمة والنعوت، والثاني يدل على جهد عقلي أو جسمي أو عاطفي.

3 ــ وأضاف البحث أن تنوع صيغة المصدر أو المشتق للمادة الفعلية الواحدة ــ قد تكون

دليلا على الباب، كذلك متعلقات الفعل يمكن التعبير عن طريقها، وضرب أمثلة كثيرة لذلك.

4 ــ ويرى البحث أن الخلل الصحيح لمشكلة عين المضارع من الثلاثي ــ ليس في عمل معجم للأفعال المأنوسة، أو في عمل إحصاء للأفعال ثنائية الباب أو العين، كما يرى بعض الباحثين، وإنما الخلل الصحيح يكمن في *إيجاد معجم سياقي للأفعال الثلاثية المستخدمة في اللغة*؛ لأن الصيغة وحدها لا تكفي، بل لابد من إضافة المعنى إليها. وبذلك تأخذ عين الفعل مكانتها في اللغة من حيث الثبات والاطراد.

مدخل

لقد قامت حركة تدوين اللغة في القرن الأول والقرن الثاني للهجرة على جمع لغة البدو بما فيها من لهجات مختلفة. يتغير فيه معنى الفعل أحيانا بتغير كيفية النطق به من قبيلة إلى أخرى، بل إن الاختلاف في النطق تعدى عين الفعل المضارع إلى حرف المضارعة، فكان تارة مفتوحا، وتارة مكسورا.

وإلى جانب تعدد اللهجات فإن طبيعة اللغة العربية لا تعين على معرفة النطق بالأفعال الثلاثية التي تعرف عادة بالسماع.

وقد حاول النحاة ــ وبخاصة نحاة البصرة ــ «أن يخضعوا اللغة العربية لصرامة القياس، وأن يضبطوا بالخصوص حركة عين الفعل المضارع، فاستعصت عليهم الأفعال الثلاثية لكثرتها واختلاف وجوهها، ولم يسعهم إلا أن يكتفوا بعموميات غامضة لا تحل المشكلة» (اللبلي : 16).

وشغل الفعل بال اللغويين، وغذى لونين من الدراسات والتأليف، النحوية الصرفية من ناحية، ومعاجم الأفعال من ناحية أخرى. أما اللون الأول فيمثله عن جدارة «سيبويه» الذي خص الفعل بأبواب كثيرة من الكتاب، فاهتم بالأفعال ومشتقاتها، ولكنه لم يتفرغ للبحث في حالات المضارع وكيفية النطق به. وأما اللون الثاني فيمثله كتاب «ابن القوطية» في الأفعال الثلاثية والرباعية، وقد سماه «كتاب الأفعال» لكنه لا يصلح لضبط كيفية النطق بالمضارع. و«لابن القطاع» تأليف يحمل نفس الاسم (كتاب الأفعال) رتب فيه الأفعال على حروف المعجم، وقد زاد فيه الأفعال الخماسية والسداسية، وكان متأثرا في منهجه بابن القوطية.

ويبدو أن موضوع النطق بعين المضارع لم يصل إلى صورة واضحة في التآليف القديمة. ولا عيب على القدامى في ذلك، حسبهم أنهم وضعوا الأصول، وأشاروا إلى بعض الضوابط العامة، وعلى المحدثين أن يعرفوا كيف يستفيدون من هذه الأصول.

ولمعرفة عين مضارع الثلاثي لابد من التعرض بالتفصيل لأبواب الفعل :

- أهي ستة أم أربعة ؟
- وما المعيار أو المعايير التي يمكن معها ضبط عين المضارع ؟
- وهل الصعوبة في ضبط عين المضارع عامة أو مقصورة على أبواب معينة ؟
- وما أثر الدلالة في حركة العين ؟
- وكيف يمكن حصر هذه الصعوبة، وتحديد المشكلة ؟

كل ذلك من خلال الوقوف على آراء القدماء والمحدثين، ومناقشة كل نقطة من هذه النقاط بالتفصيل، ونبدأ أولا بأبواب الفعل...

أبواب الفعل :

المقصود بأبواب الفعل : مجموعة الصيغ أو القوالب المعينة، التي يندرج تحت كل منها جمهرة لا حد لها من الأفعال. واحدها : باب،

ويعني : الوحدة الصيغية التي تنتمي إليها الأفعال ذات الضبط المعين، فإذا قيل ــ مثلا ــ إن «كتب» من الباب الأول، فمعناه أن ماضيه (فَعَل) ومضارعه يَفْعُل. وإذا قيل : إن «عَلِمَ» من الباب الرابع، فمعناه ان ماضيه (فَعِل) بكسر العين، ومضارعه (يفْعَل) بفتحها... فهذه الصيغ (فَعَل يفْعُل وفعِل يفعَل...) تسمى أبواب الفعل. وأحيانا يطلق عليها «أبواب الصرف»، وأحيانا «أمثلة الصرف»، والمعاجم تسمي كل صيغة أو كل باب باسم فعل معين، فيقال ــ مثلا ــ هذا الفعل من باب (نصر) أي : فعَل يفعُل. وهذا الفعل من باب (فرح) أي : فعِل يفعَل، وهكذا... ويحتاج المعجم إلى الصرف عند شرح معنى الكلمة، مستخدما الرموز الحركية (ـُـ) لبيان باب الفعل وضبط عين المضارع.

وأبواب الفعل ــ كما نعرفها اليوم ــ ستة، هي كما جاءت في كتاب «نزهة الطرف في علم الصرف» للميداني :

1 ــ فَعَل يَفْعُل، كنصر ينصر وقعد يقعد
2 ــ فَعَل يفْعِل، كضرب يضرب وجلس يجلس
3 ــ فَعَل يفْعَل، كفتح يفتح وذهب يذهب
4 ــ فَعِل يفْعَل، كفرح يفرح وعلم يعلم
5 ــ فَعُل يفْعُل، كشرف يشرف وعظم يعظم
6 ــ فَعِل يفْعِل، كورث يرث وولي يلي.

ويلاحظ أن الأبواب الثلاثة الأولى عين الماضي فيها مفتوحة أبدا، أما عين المضارع فقابلة للتغيّر من ضم إلى كسر إلى فتح. كما يلاحظ أن البابين : الرابع والسادس عين الماضي فيهما مكسورة، وعين المضارع مفتوحة أو مكسورة. أما الباب الخامس فالعين فيه مضمومة في كل من الماضي والمضارع.

وهذا التنوع الحركي في تلك الأبواب يقوم أساسا على المصوتات الثلاثة (فَ عَ لَ) وحركة العين في المضارع. ويعتمد علم الصرف اعتمادا كبيرا على هذه الأبواب في تفسير كثير من التغييرات الصوتية التي لايمكن فهمها إلا بوساطة تلك الأبواب، مثل : الاعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني، ونقل الحركة، وغيرها من التغييرات الصوتية الأخرى الكثيرة... فمشاركة الأبواب الستة هي المشاركة الفعّالة في البناء الصرفي.

أبواب الفعل لدى القدماء :

يرى سيبويه أن أبواب الفعل الأساسية أربعة، هي :

فَعَل يفْعِل
وفَعَل يفْعُل
وفَعِل يفْعَل، وهذه الثلاثة للمتعدي واللازم.
وفَعُل يفْعُل، وهو للازم فقط.

يقول سيبويه (2 : 226 ــ 227) : «واعلم أنه يكون كلّ ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية، على فَعَل يفْعِل، وفَعَل يفْعُل، وفَعِل يفْعَل. وذلك نحو ضرَب يضرِب، وقتَل يقتُل، ولقِم يلقَم. وهذه الأضرب تكون فيما لايتعداك، وذلك نحو : جلَس يجْلِس، وقَعَد يقْعُد، وركِن يرْكَن. ولما لايتعداك ضرب رابع لايشركه فيه مايتعداك، وذلك : فَعُل يفْعُل، نحو كرم يكرم. وليس في الكلام فعُلته متعديا. فضروب الأفعال أربعة، يجتمع في ثلاثة ما يتعداك ومالا يتعداك، ويبين بالرابع مالا يتعدى وهو : فَعُل يفْعُل».

أما (فَعِل يَفْعِل) فقد ورد في عدّة كلمات، نحو : حسب يحسب ويئس ييئس ويبس ييبس ونعم ينعم. وهذا البناء جاء بالكسر في المضارع كما كسر في الماضي مشابهة لباب (فَعُل يفْعُل)، حيث نزموا الضمة فيه في الماضي والمضارع. وفتح عين المضارع مع (فَعِل) أقيس من كسرها عند سيبويه. وفي ذلك يقول (2 : 227) :

«وقد بنوا فعِل على يفعِل في أحرف، كما قالوا فَعُلَ يفعُل، فلزموا الضمة. فكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به، وذلك : حَسِبَ يَحْسِبُ ويَئِسَ يَئِسُ ويَبِسَ يَبِسُ ونَعِمَ يَنْعِمُ. سمعنا من العرب من يقول :

وهل يَنْعِمَنْ من كان في العصر الخالي (1)

وقال :

واعوجّ غصنك من لحْو ومن قدم
لا يَنْعِمُ الغصنُ حتى يَنْعِمَ الورق(2)

وقال الفرزدق :

وكُومٍ تَنْعِمُ الأضياف عينا
وتُصبح في مباركها ثقالا (3)

والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو «أقيس» أي فتح عين المضارع، فتكون من باب فَعِلَ يَفْعَل.

وأما (فَعَلَ يفْعَل) فهو خاص بما كانت لامه أو عينه أحد أحرف الحلق الستة، نحو : قَرَأَ يقْرَأ، وجَبَه يجْبَه، وقلَع يقْلَع، وذبَح يذْبَح، وفرَغ يفْرَغ، وسلَخ يسْلَخ.

وهناك أبواب أخرى شاذة، هي : فعِل يفعُل، نحو : فضِل يفضُل، ومِتَّ تموت. وذكر ابن سيده (14 : 126) أنه جاء حرف آخر، وهو : حضِر يحضُر، ويظن أن أبا زيد ذكره أيضا، وأنشد قول جرير :

ما من جفانا إذا حاجاتنا حَضِرَتْ
كمن لنا عنده التكريم واللطف

وفعُل يفْعَل، «قال بعض العرب : كُدْت تكاد» يقول سيبويه (2 : 227) : «وهو شاذ من بابه، كما أن فضِل يفضُل شاذ من بابه».

ويفهم من تمثيل سيبويه أن الكسر يسبق الضم في بابي (فَعَلَ)، فقد حرص على التمثيل «بفَعَلَ يفْعِل» قبل «فَعَلَ يفْعُل» ؛ سواء اللازم والمتعدي منهما. وهذا بعكس ماهو شائع من أن الضم يسبق الكسر ؛ مما يعني أن الترتيب الوارد في بعض كتب الصرف بجعل الباب الأول مضموم العين في المضارع، والثاني مكسور العين في المضارع — فيه نظر.

ومن يتتبّع ما قاله النحويون واللغويون بعد سيبويه يلحظ أنهم ساروا على مذهب سيبويه ؛ من حيث أبواب الفعل، ومن حيث الأمثلة، ومن حيث التعدي واللزوم، مع اختلاف في المنهج وطريقة العرض. فالزمخشري — مثلا — يقول عن الفعل الثلاثي (ص 277) : «للمجرد منه ثلاثة أبنية : فعَل وفعِل وفعُل. فكل واحد من الأولين على وجهين، متعدّ وغير متعدّ، ومضارعه على بناءين، مضارع فعَل على يفعِل ويفعُل ومضارع فعِل على يفْعَل ويفعِل، والثالث [يقصد فعُل] على وجه واحد غير متعدّ، ومضارعه على بناء واحد، وهو يفعُل. فمثال فعَل : ضرَبه يضْرِبه وجلَس يجْلِس وقتَله يقْتُله وقعَد يقْعُد. ومثال فعِل يفعَل : شرِبه يشْرَبه وفرِح يفْرَح ووسِقه يسِقه ووثِق يثِق. ومثال فعُل : كرُم يكْرُم. وأما فعَل يفعَل فليس بأصل، ومن ثم لم يجيء إلا مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق : الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين إلاّ ماشذّ ؛ من نحو : أَبِي يأْبَى وركَن يرْكَن. وأما فعِل يفْعُل، نحو : فضِل يفضُل ومِتَّ تموت فمن تداخل اللغتين، وكذلك فعُل يفْعَل، نحو : كُدت تكاد». فالزمخشري يرى أن (فعَل يفْعَل) ليس بأصل، أي إنه ليس من الأبواب الأربعة الرئيسية ؛ لأنه جاء مشروطا بكون عينه أو لامه حرف حلق. كما أنه لم يفرد بابا لفعِل يفعِل، وإنما مثّل له مع (فعِل يفْعَل) ليدلّ بذلك على شذوذ الكسر في المضارع. ويلاحظ أن الزمخشري يقدّم (فعَل يفعِل) على (فعَل يفعُل) في التمثيل بالمتعدي

واللازم لكل من البابين (ضَرَبه يضْرِبه وجلَس يجْلِس وقتَله يقتُله وقعَد يقْعُد) وفي ذلك إشارة إلى أن الكسر مقدّم على الضمّ.

وابن الحاجب تلميذ الزمخشري يقول عن الماضي (الرضى 1 : 67) : «للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية : فعَل، وفعِل، وفعُل، نحو : ضرَبه وقتَله وجلَس وقعَد وشرِبه وومِقه وفرِح ووثِق وكرُم».

ويعلّق الرضى على هذا النص قائلا : «ذكر لفعَل أربعة أمثلة، مثالين للمتعدي، أحدهما : من باب فعَل يفعِل، والثاني : من باب فعَل يفعُل. ولم يذكر من باب فعَل يفعَل ــ بفتحهما ــ لأنه فرعهما ... ومثالين للازم منهما. وذكر أيضا لفعِل أربعة أمثلة، مثالين للمتعدي، أحدهما : من باب فعِل يفعَل كشرِب، والثاني : من باب فعِل يفعِل كومِق، ومثالين للازم منهما. وذكر لفعُل مثالا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازما».

وعن المضارع يقول ابن الحاجب : «المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي فإن كان مجردا على (فعَل) كسرت عينه أو ضمّت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف. وشذّ أَبى يأْبَى. وأمّا قلَى يقْلَى فعامريّة، وركَن يرْكَن من التداخل ... ... وإن كان على (فعِل) فتحت عينه أو كسرت إن كان مثالا. وطيّء تقول في باب بَقِي يَبْقَى : بَقَى يَبْقَى. وأما فضِل يفضُل ونعِم ينعُم فمن التداخل. وإن كان على (فعُل) ضمّت عينه» (الرضى 1 : 114، 134، 137).

فتقديم الكسر على الضم في بابي فعَل يفْعِل وفعَل يفْعُل، واشتراط العنصر الصوتي في فعَل يفعَل ؛ لكونه فرعا عنهما، وكسر عين المضارع من فعِل في المثال الواوي، والتداخل بين اللغات في مثل : ركَن يركَن وفضِل يفضُل ونعِم ينعُم، والشذوذ في مثل : أَبى يأْبَى، ولزوم الصيغة في فعُل يفْعُل... كل ذلك من الأمور المشتركة بين القدماء.

ومن مجمل ما تقدم يتبين :

1 ــ أن هناك أبوابا أربعة أصلية، هي :

فَعَلَ يفْعِل
فَعَلَ يفْعُل
فَعِلَ يفْعَل
فَعُلَ يفْعُل

2 ــ يضاف إليها بابان فرعيان، هما :

فَعَلَ يفْعَل
فَعِل يفْعِل

وسنحاول في الصفحات التالية أن نناقش كل باب من هذه الأبواب الستة، وذلك من حيث الصيغة ومن حيث الدلالة ؛ لنرى في النهاية : إلى أي مدى يمكن ضبط عين الفعل المضارع من الثلاثي ؟

أولا : أبواب الفعل من حيث الصيغة :

(1) باب «فَعَلَ يَفْعَل» :

«فعَل» أكثر الأفعال عددا ؛ لأنه الفعل الحقيقي الذي يدل غالبا على العمل والحركة... لذلك فهو أكثر تصرّفا ؛ إذ يعطي ثلاث صيغ في المضارع «(البكوش : 87 ــ 88) هي : فعَل يفعَل، وفعَل يفعِل، وفعَل يفعُل.

وإذا نظرنا إلى أفعال هذا الباب نجد أنها مقيّدة بسبب صوتي متصل بطبيعة الحروف المكوّنة للفعل، وهي كون عين الفعل أو لامه حرفا من أحرف الحلق، والحروف الحلقية نعني بها : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء. وقد تنبّه النحاة لهذا منذ القدم، يقول سيبويه (2 : 252) : «هذا باب مايكون (يفعَل) من (فعَل) فيه مفتوحا، وذلك إذا كانت

الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاما أو عينا...»

وقد حاول سيبويه تعليل هذه الظاهرة صوتيا فقال (2 : 252) : «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها، وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والواو والياء».

وبالرغم من أن سيبويه يخلط بين الهمزة والألف فإنه يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتحة ومخرج حروف الحلق، فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة ومن هذه الصفة أخذت اسمها.

يقول الطيب البكوش (ص 90) : «وإذا ما اعتبرنا أهمية الحروف الحلقية ؛ إذ تمثل تقريبا ربع الحروف العربية، فإنه من الطبيعي أن نجد ربع الأفعال العربية متضمنة لحرف حلقي» وهو يقصد هنا الأفعال الصحيحة.

وقد وضع النحاة العرب شروطا لمجيء هذا الباب مما عينه أو لامه حرف حلق، هي :

أ ــ ألا يكون الفعل مضاعفا ؛ لأن المضاعف قياس مضارعه كسر لازمه، وضم معدّاه، نحو : صَحَّ يَصِحُّ، ودَعَّه يَدُعُّه، كما سيأتي.

ب ــ ألا يكون مثالا حلقي العين، نحو : وعد يعد ؛ فإن كان حلقي اللام فتح مضارعه، نحو : وقع يقَع، ووضع يضَع.

جـ ــ ألا يكون أجوف يائيا، أو واويا، نحو : جاء يجيء، وباع يبيع، وزاغ يزيغ، ونحو : ساء يسوء، وفاح يفوح.

د ــ ألا يكون ناقصا واويا، كدعا يدعو، ولها يلهو، وسها يسهو. فإذا كان ناقصا يائيا عينه حرف حلق فتح مضارعه، نحو : سعَى يسْعَى، ونهَى ينْهَى.

هـ ــ ألا يشتهر بضم أو كسر، نحو : أخذ يأخُذ، وقعَد يقْعُد، ودخَل يدخُل، وصرَخ يصْرُخ، ونفَخ ينفُخ، وطلَع يطْلُع، وبلَغ يبْلُغ، ونحو : رجع يرْجِع، ونزَع ينْزِع، وبغَى يبْغِي.

ويفهم من هذه الشروط أمران : أحدهما : أن وجود حرف الحلق شرط للفتح، ولايوجد الفتح بدونه ؛ لأنه سبب صوتي للفتح كما تقدم. ثانيهما : ليس كل فعل عينه أو لامه حرف من أحرف الحلق يجيء على هذا البناء ؛ فقد جاءت أفعال على أصلها (4)، نحو : بَرَأ يَبْرُؤ، وهنَأ يَنْهَؤ، كما جاءت أفعال لم تكن عينها ولا لامها من حروف الحلق على هذا البناء، نحو : أبَى يأبَى، وجبَى يجْبَى، وقلَى يقْلَى. وزاد ابن السكيت عن أبي عمرو ركن يرْكَن (ابن سيده 14 : 126) بفتحهما، كما جاء في الصحاح.

وقد قال سيبويه (2 : 254) عن «أبَى يأبَى» بأنهم شبهوه بـ «قرأ يقرأ» ففتحوا عينها لهمزة الفاء، كما فتحوا عين «يقرأ» لهمزة اللام. «وأما جبَى يجْبَى وقلَى يقْلَى فغير معروفين إلا من وجه ضعيف. وحكى في القاموس : قنَط يقْنَط. وحمله اللغويون على الجمع بين لغتين، وهو مايسمى بتداخل اللغات أو تركب اللغات كما يسميه ابن جني (1 : 376)، بأن نأخذ ماضي لغة ومضارع أخرى ونركب بينهما ثالثة، «كرحُب المكان يرحُب بضمهما، ورحِب يرْحَب بكسر الماضي وفتح المضارع على القياس في اللغتين، ويتولد بينهما لغتان : رحُب المكان يرْحَب بضم الماضي وفتح الآتي، ورحِب يرحُب بكسر الماضي وضم الآتي»... (بحرق : 49).

ولم يفتحوا حلقي الفاء كأمر وهرب... وخطب وغرب وعرف ؛ لسكون فاء الكلمة في المضارع، فلا يكون ثقيلا (بحرق : 52) مع ضم

العين أو كسرها (5).

(2)، (3) باب «فَعَلَ يَفْعِل»، وباب «فَعَلَ يفْعُل» :

اتفق النحاة على لزوم ضم عين مضارع «فعَل» في نحو : قال يقول (الأجوف الواوي) ودعا يدعو (الناقص الواوي) وكسرها في نحو : باع يبيع (الأجوف اليائي) ورمى يرمي (الناقص اليائي) وذلك «للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، وكذا في ضم عين المضاعف المعدّى ؛ لأنه قد يتصل به ضمير النصب في نحو : مدّه يمُدُّه، فلو كسروا عينه لزم الانتقال من كسرة إلى ضمة، وهو ثقيل. وكسروا عين اللازم منه نحو : جنّ يجِنّ، وفرّ يفِرّ للفرق بينه وبين معدّاه. وكسروا عين ما فاؤه واو، كوعد يعد، طلبا للخفة» (بحرق : 52).

وفيما عدا الأجوف الواوي والناقص الواوي والأجوف اليائي والناقص اليائي، والمثال الواوي والمضاعف على الوجه الذي تقدّم (6) ــ وقف العلماء حائرين إزاء هذين البابين ؛ نظرا لكثرة الأفعال الصحيحة الواردة منهما، ونظرا لعدم تقيّدهما بسبب صوتي كفعَل يفعَل، ولأن الاستعمال كثيرا مايسمح بالحركتين (الضمة والكسرة) في عين المضارع الواحد.

وذلك لأن الفعل الصحيح الذي على وزن (فعَل) إن لم يكن عينه أو لامه حرفا من أحرف الحلق ــ لايخلو إما أن يعرف مضارعه أو لايعرف ؛ فإن عرف فلا كلام فيه، وإن لم يعرف فهنا اختلف اللغويون في النطق به، وأيّما أفضل في الاستعمال : الضم أم الكسر ؟

أ ــ فقال بعضهم : «إذا عرف أن الماضي على وزن (فعَل) بفتح العين، ولايعرف المضارع فالوجه أن تجعل (يفعِل) بالكسر ؛ لأنه أكثر، والكسر أخف من الضمّة. وكذا قال أبو عمرو المطرّز حاكيا عن الفراء : إذا أشكل عليك يفعِل أو يفعُل فثب على (يفعِل) بالكسر ؛ فإنه الباب عندهم» (اللبلى : 32).

ب ــ وقال أبو عمر إسحٰق بن صالح الجرمي : «سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى يروي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت الضم والكسر في عامة هذا الباب، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين ؛ إما على الضم كقولك يقتُل ويخرُج، وإما على الكسر فقط، نحو : يضرِب ويغبِط» (اللبلى : 31).

ج ــ ونقل السيوطي في المزهر (2 : 39) أن بعض كبار النحاة كالفراء وابن جني كانوا يفضلون الكسر إذا لم يلزم الضم، كدخل يدخُل وقعد يقعُد، أو الكسر، نحو : رجع يرجِع...

ولعل ذلك يرجع إلى أنهم اعتبروا (يفعُل) خاصا بـ (فعُل) ففضلوا الكسر للتمييز. على أن ابن جني يرى أن فعَل يفعِل في المتعدي أقيس من فعَل يفعُل، كما أن فعَل يفعُل في اللازم أقيس من فعَل يفعِل ؛ أي إنه يفضل الكسر في المتعدي، ويفضل الضم في اللازم. وفي ذلك يقول : «وأنا أرى أن (يفعُل) فيما ماضيه فعَل في غير المتعدي أقيس من (يفعِل)، فضرَب يضرِب إذا أقيس من قتَل يقتُل [وكلاهما متعدّ] وقعد يقعُد أقيس من جلس يجلِس [وكلاهما لازم] وذلك لأن (يفعُل) إنما هي في الأصل لما لايتعدّى، نحو : كرُم يكرُم» (ابن جني 1 : 379).

د ــ وروى كثير من اللغويين عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : «طفت في عُليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد

لذلك قياسا، وإنما يتكلم به كل امرىء منهم على مايستحسن ويستخف، لاعلى غير ذلك» (السيوطي 1 : 207 — 208).

هـ — وعن ابن درستويه في شرح الفصيح قوله : «كل ماكان ماضيه على (فعَلت) بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولاثالثه من حروف اللين ولا الحلق فإنه يجوز في مستقبله (يفعُل) بضم العين، و(يفعِل) بكسرها، كضرب يضرِب وشكر يشكُر. وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولافيه عند العرب إلاّ الاستحسان والاستخفاف». (السيوطي 1 : 207).

و — ويرى ابن سيده في المخصص أن هذين البابين كثيرا مايتعاقبان ؛ فيأتي المضارع من (فعَل) المفتوح العين على (يفعُل) و(يفعِل). يقول : «فأما (فعَل) فمستقبله يجيء على (يفعِل) و(يفعُل) ويكثران فيه، حتى قال بعض النحويين [وهو أبوزيد كما ذكر الرضي 1 : 117] : إنه ليس أحدهما أولى من الآخر، وأنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله. قال أبو عليّ : هذان المثالان — يعني يفعِل ويفعُل — جاريان على السواء في الغلبة والكثرة. وقال أبو الحسن : «يفعِل» أغلب عليه من «يفعُل». قال أبو علي : وذلك ظنّ، إنما توهّم ذلك من أجل الخفة، فحكم أن (يفعِل) أكثر من (يفعُل) ولاسبيل إلى حصر ذلك ؛ فيعلم أيهما أكثر وأغلب، غير أنا كلما استقرينا باب (فعَل) الذي يعتقب عليه المثالان : (يفعِل) و(يفعُل) وجدنا الكسر فيه أفصح، وذلك لخفته، كقولنا : «خفق الفؤاد يخفِق ويخفُق، وحجل الغراب يحجِل ويحجُل، وبرَد الماء يبرِد ويبرُد، وسمَط الجَدْيَ يسمِطه ويسمُطه» وأشباه ذلك مما قد تقصّاه متقنو اللغة، كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد وابن السكيت وأحمد بن يحيى. فهذا مذهب أبي عليّ في (يفعِل و(يفعُل)» (ابن سيده 14 : 123).

ومن مجمل هذه الآراء والأقوال نستنتج مايلي :

أن مضارع (فعَل) الصحيح، غير حلقي العين أو اللام، إن كثر استعماله على (يفعِل) أو (يفعُل) وشُهر، لم يجز فيه مااستعمل على غير ذلك، نحو : ضرَب يضرِب وقتَل يقتُل. فإن لم يكن مشهورا جاز فيه الوجهان، وإن كان الأفصح الكسر.

ويرى الطيب البكوش (ص 91) بناء على الدراسة الاحصائية لبعض المعاجم — أن الضم يفوق الكسر ؛ فقد ورد من (فعَل يفعُل) بالضم (802) فعلان وثمانمائة، في حين ورد من (فعَل يفعِل) بالكسر (516) ستة عشر فعلا وخمسمائة. والاستعمال القرآني يدعم ذلك — كما يقول — فقد بلغ عدد الأفعال المستعملة في القرآن بالضم (102) فعلين ومائة، في حين بلغ عدد الأفعال المستعملة فيه بالكسر (88) ثمانية وثمانين فعلا. ثم يقول : «ولا شك أن المتعدي من هذه الأفعال يفوق اللازم وهو مايجعلنا نشك في قيمة رأي ابن جني في هذه المسألة».

وقد سبقت الاشارة إلى رأي ابن جني (1 : 379)، وأنه كان يفضل الكسر إذا لم يلزم الضم، وأن (فعَل يفعُل) في اللازم عنده أقيس من (فعَل يفعِل). و(فعَل يفعِل) في المتعدي أقيس من (فعَل يفعُل). فهو يفضل الضم في اللازم والكسر في المتعدي.

وليس في كلام ابن جني مايدلّ على تفوّق الكسر على الضم ؛ لأن المسألة تحتاج إلى إحصاء(7)، ولا سبيل إلى حصر ذلك ؛ فيعلم أيهما

أكثر وأغلب كما يقول أبو علي (ابن سيده 14 : 123).

(4) باب «فَعُلَ يفْعُل» :

تتضمن الفعلية معنى الحركة، والمجهود الجسمي أو العقلي ؛ فدلالة الفعل على الحركة أساس لقيام حدث ما، أو وجود حدث ما. ولذلك كانت الحركيّة عنصرا من عناصر بناء الفعل، وتنوُّع دلالته تبعا لتنوّع حركته، وعليها يقوم التحوّل الداخلي في الصيغة الفعليّة ؛ فكلما تغيّرت الحركة تغيّرت الصيغة، وتغيّر معها معنى الفعل.

ولما كان (فعُل) ليس فعلا بالمعنى التام للكلمة، وإنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل، لا الشيء يفعله قصدا لغيره، نحو : حسُن يحسُن، وقبُح يقبُح، وكرُم يكرُم، وأدُب يأدُب، وضؤُل يضؤُل، وبطؤ يبطُؤ، فهو حسَن وقبيح وكريم وأديب وضئيل وبطيء ــ لزمت عينه حركة واحدة في الماضي والمضارع.

يقول ابن جني (1 : 376) : «وأمّا موافقة حركة عينيه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه ؛ ألا تراه غير متعدّ ألبتة، وأكثر باب (فعَل وفعِل) متعدّ. فلما جاء هذا مخالفا لهما ــ وهما أقوى وأكثر منه ــ خولف بينهما وبينه، فوفق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركة عينيهما».

«فَعُلَ» بين اللزوم والتعدي :

وأفعال هذا الباب لازمة، وقد اعترض ابن الحاجب على القائلين بأن (فعُل) جاء متعديا في حالتي التضمين والتحويل :

أ ــ اعترض على التضمين عند من قال : رحُبتكم الدار، أي وسعتكم، على ماذهب إليه أبو علي الفارسي، حين قال : إن هذيلا تجعل الكلمة التي على وزن (فعُل) متعدية إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها، كقول عليّ بن أبي طالب : «إن بشرا قد طلُع اليمن، أي بلغ، فضمنه معنى البلوغ» (الأشموني 3 : 785).

لكن ابن الحاجب يجعله شاذا، ويقول : «وشذ رحُبتك الدار : أي : رحبت بك» فكثر استعماله، فحذفوا الباء اختصارا، فهو في الحقيقة غير متعدّ ؛ فإنك لو قلت : شرُفت بكذا : لايكون متعديا، فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي. قال الخليل، قال نصر بن سيار : أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني» أي : أوسعكم، فعدّاها، وهي شاذّة. (الرضى 1 : 75).

ب ــ كما اعترض ابن الحاجب على فكرة التحويل عند سيبويه والكسائي وجمهور النحاة في باب «سُدْتُه» وقال : «إن سُدْته ليس من باب (فعُل) في الأصل ؛ لأنه لم يجيء في الصحيح (فعُل) متعديا في الأصل. ولاهو منقول إلى هذا الباب على رأي من قال : إن أصل سُدْته : سَوَدْته، بفتح العين، على وزن : فعَلْتُه، وإن أصل بعْتُه : بَيَعْته، بفتح العين، على وزن فعَلْتُه ؛ لأنه لما علم أن العين منهما تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا، فلا يتميّز الواوي عن اليائي حوّلوا الواوي إلى (فعُل) بضم العين ؛ أي سَوَدْته إلى سَوُدْته، واليائي إلى (فعِل) بكسر العين ؛ أي بَيَعْته إلى بَيِعْته. ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء، فصارا إلى : سُوْدْته وبِيْعْته، ثم حذف حرف العلة لالتقاء الساكنين، فصارا إلى : سُدْته وبِعْته (الرضى 1 : 78 ــ 79).

وقد رفض ابن الحاجب أن يكون الضم

والكسر فيهما للنقل من العين إلى الفاء لسببين : مخالفة الأصل لفظا ومعنى ؛ أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلاختلاف معاني الأبواب. وقال : «وأما باب (سُدْته) فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لاللنقل، وكذلك باب (بِعْته). وراعوا في باب (خِفت) بيان البنية». (الرضي 1 : 74) وهنا يرد ابن الحاجب على من اعترض بأن الحركة لو كانت لبيان بنات الواو لوجب الضم في «خِفت» لأنه من الخوف. وذلك لأن الكسرة في (خِفت) إنما هي لبيان البنية، والدلالة على البنية أهم من بيان بنات الواو والياء ؛ لتعلّق الأول بالمعنى، والثاني باللفظ ؛ أي إن كسرة الفاء في نحو «خِفت» وبِعْت «للدلالة على حركة العين، ولم يمكن الدلالة على ذلك — أي على حركة العين — في نحو «قُلْت وبِعْت» لأن أصلهما : قَوَل وبَيَع، بفتح الفاء والعين، فالفتح فيهما لايدل على حركة العين، بخلاف خِفت وبِعْت ؛ فإن كسرة الفاء فيهما تدل على كسرة العين.

«فَعُلَ» بين الاعتلال والصحة :

ولم يجيء من (فعُل) *أجوف يائي* إلا في كلمة واحدة، وهي : «هَيُؤَ الرجل، أي صار ذا هيئة. ولم تقلب الياء في الماضي ألفا، إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ماقبلها وقلبها واوا، لأن المضارع يتبع الماضي في الاعلال، فكنت تقول : هَاءَ يَهُوء. فيحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل» (الرضى 1 : 76).

«ولو قلت في باب (زِدْت) فَعُلت، لقلت : زُدت تزود، كما أنك لو قلتها من (رميت) لكانت : رَمُوَ يرمو، فتضم الزّاي كما كسرت الخاء في (خِفت) وتقول (تزود) كما تقول (مُوقِن) لأنها ساكنة قبلها ضمة» (سيبويه 2 : 360)، يعني أن الضمة في (زُدت) تدل على حركة العين ؛ لأن أصله (زَوُدَ) على وزن (فَعُلَ) كما أن الكسرة في (خِفت) تدل على حركة الواو في (خَوِفَ) فالدلالة هنا دلالة بنية، لادلالة حرف.

ونحو : *طال زيد*، إن أردت به ضدّ قصر، فإنه لايكون إلاّ بالضم. «وأصله (طَوُلَ) على وزن قَصُرَ، فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها. وتقول في المضارع : يطول، والأصل : يَطْوُل على وزن يقتل، فتنقل ضمة الواو إلى الطاء، فتسكن الواو، وقبلها ضمة، فتثبت. وأعلوا المستقبل كما أعلوا الماضي ليجري الفعل على وتيرة واحدة» (اللبلى : 53).

و(طال) هذه التي بمعنى (قَصُرَ) لاتتعدّى، كما أن قَصُرَ كذلك، فلا يجوز أن تقول : طُلْتُه، كما لاتقول : قَصُرْتُه، وذلك لأن وزن (فَعُلَ) لايكون إلاّ لازما. يقول سيبويه (2 : 359) : «ولايكون طُلْتُه كما لايكون فَعُلْتُه في شيء».

«وأما قولهم : طاولني فطُلْتُه، فمعناه : كنت أطول منه، من الطُّول والطَّوْل جميعا، الذي هو الفَضْل، فهو فَعَلْت بفتح العين، محوّلة من فَعَلْت إلى فَعُلْت، مثل : قُلْت ... ... حوّلت طَوَلْت بفتح الواو إلى طَوُلْت بضم الواو، وأسقطوا فتحة الطاء، ونقلوا إليها ضمة الواو ... ثم سقطت [الواو] لسكونها وسكون مابعدها، وبقيت الضمة في الطاء تدل عليها» (اللبلى : 54) قال الشاعر :

إن الفرزدق صخرة عاديّة
طالت، فليس تنالها الأوعالا (8)

يريد : طالت الأوعالا، فنصب به الأوعال.

وتصحّ الواو ولا تحذف في نحو : وَسُمَ يَوْسُم، ووَضُؤَ يَوْضُؤ، ووَجُهَ يَوْجُه، ووَخُمَ يَوْخُم، ووَقُحَ يَوْقُح ؛ لأن مضارع (فَعُل) بالضم لايجيء إلاّ على طريقة واحدة، وهي يفعُل، ولايتغيّر عن وزنه ؛ لئلا يختلف الباب، أعني : أن يتغيّر أحد الفعلين ولا

يتغير الآخر.

وكذلك لم يجيء من (فَعُلَ) **الناقص اليائي** إلاّ : بَهُوَ الرجل يَبْهُو ؛ بمعنى : بَهِيَ يَبْهَى، أي صار بهيّا، ونَهُوَ الرجل ؛ أي صار ذا نهية ؛ لأنه من «النّهية» أي العقل. (الرضى 1 : 76).

وقد يجيء (فَعُلَ) على قلّة في *باب التعجّب* من الناقص اليائي، ولايتصرف كنِعْم وبئس، فلا يكون له مضارع، وذلك نحو : قَضُوَ الرجل، أي : ماأقضاه، ورَمُوَت اليدُ، أي : ماأرماها.

ومن الناقص : سَرُوَ يَسْرُو ؛ بمعنى : كان صاحب مروءة وسخاء.

ولم يجيء *المضاعف* من هذا الباب إلا قليلا ؛ لثقل الضمة والتضعيف.

«وحكى يونسي : لَبُبْتَ تَلُبّ، ولَبِبْتَ تَلَبّ أكثر» (الرضى 1 : 77)، ونقل السيوطي في المزهر (2 : 37) : «شَرُرْتَ تَشُرّ، وخَبُثْتَ، وخَفُفْتَ، ودَمُمْتَ تدمّ دمامة».
ومنه قول امرىء القيس :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها
وحُبَّ بها مقتولةً حين تقتل (9)

هذا، وقد ذكر بعض الباحثين (10) أن هذا الباب (فَعُلَ يفْعُل) لم يرد منه في القرآن الكريم سوى فعلين، هما : كَبُرَ يَكْبُر، وبَصُرَ يَبْصُر. والحق أن القرآن الكريم ورد فيه (فَعُل يفعُل) في كثير من الآيات، وعلى سبيل المثال قوله تعالى :

«.. وحَسُنَ أولئك رفيقا» (النساء : 69)
«وإن كان كَبُرَ عليك إعراضهم» (الأنعام : 35)
«فمن ثَقُلَت موازينه فأولئك هم المفلحون» (المؤمنون : 102)
«.. نعم الثواب، وحَسُنَت مرتفقا» (الكهف : 31)
«قال بَصُرْت بما لم يَبْصُروا به..» (طه : 96)
«وضاقت عليهم الأرض بما رَحُبَت» (التوبة : 118)
«ضَعُفَ الطالب والمطلوب» (الحج : 73)
«ولكن بَعُدَت عليهم الشقة» (التوبة : 42)
«وما يَعْزُب عن ربك من مثقال ذرّة» (يونس : 61)

وذكر «بَحْرَق» في كتابه : «فتح الأقفال وحل الإشكال» (ص 11 — 13) نحو *مائة مثال* صحيحة في هذا الباب، منها : جَنُبَ، وصَلُبَ، وعَزُبَ الشيء ؛ أي خفي وقَشُبَ الثوب، صار جديدا أبيض. ولَزُبَ الطين، ونَجُبَ الرجل، وبَحُتَ الشيء ؛ أي خلص، وصَلُتَ جبينه، فهو صلت الجبين ؛ أي واضحه، وفَرُتَ الماء ؛ أي عذب، فهو فرات، وكَمُتَ الفرس، فهو كميت ؛ أي أحمر يميل إلى السواد، وخَبُثَ الشيء، فهو خبيث، وبَهُجَ فهو بهيج ؛ أي حسن، وسَمُجَ سماجة ؛ أي قبح، وصَبُحَ وجهه، فهو صبيح ؛ أي حسن، وصَرُحَ الشيء صراحة، فهو صريح، وفَسُحَ المكان ؛ أي وسع، فهو فسيح، وفَصُحَ الرجل، فهو فصيح، وجَعُدَ الشعر، وجَلُدَ الرجل، ونَجُدَ فهو نجد ؛ أي شجاع، وجَدُرَ بالأمر، فهو جدير به، وخَطُرَ قدره ؛ أي ارتفع، وكَبُرَ ؛ أي عظم، فهو كبير وكبّار، وكذا صَغُرَ فهو صغير، ونَزُرَ الشيء نزرا ؛ أي قلّ، فهو نزر، وكَثُرَ الشيء كثرة وكثرانا، فهو كثير، وبَؤُسَ بأسا، فهو بَئِس ؛ أي : شديد شجاع، ونَفُسَ فهو نفيس ؛ أي مرغوب فيه، وفَحُشَ فُحْشا فهو فاحش، ورَخُصَ السّعر رُخْصا فهو رخيص، ضد غلا، ورَخُصَ الشيء رخاصة فهو رَخْص ؛ أي ناعم، وخَفُضَ عيشه خفضا فهو خَفض، وضَئُلَ الشيء فهو ضَئْل، ووَسُلَ الأمر : قَرُبَ، وبَسُلَ بسالة فهو باسل ؛ أي شجاع، وطَفُلَ فهو طِفْل ؛ أي رَخْص ناعم، وحَلُمَ حِلما، وفَحُمَ الشعر فهو فاحم، وقَدُمَ الشيء قِدَما، وحَصُنَ فهو حصين : امتنع، والمرأة : عفت، فهي

حَصان، ورَفُهَ عيشه رفاهة ورفاهية ورُفْهِيَة، وهي الخصب والسعة، وفَرُهَ فراهة وفراهية فهو فاره ؛ أي حاذق، ونَبُهَ نباهة، فهو نابه ونبيه... إلى آخر هذه الأفعال التي ذكرها «بحرق». ونخلص من هذا إلى :

أ ــ أن (فَعُلَ) لم يرد يائي العين، ولايائي اللام، ولامضاعفا إلا قليلا في حين أن غيره من الثلاثي قد تكون عينه أو لامه ياء، كباع ورمى وهاب وقَوِيَ.

ب ــ وأن هذا الفعل لايكون إلاّ لازما ؛ لأن معنى الفعلية فيه ناقص ؛ لعدم تنوّع حركته، كما أسلفنا.

والمتتبع للأمثلة التي أوردها «بحرق» في كتابه، يلحظ أنه يربط دائما بين الصيغة والدلالة، كما في قوله (ص 12) : و«طَمُعَ طماعية فهو طَمِع ككَتِف، أي كثير الطمع. وأمّا طَمِعَ في كذا فبالكسر ... ... ووَسُعَ وَساعة ووُسْعة فهو واسع. وأمّا وَسِعَه فبالكسر»، وكما رأينا عند سيبويه في (طال) ضدّ (قَصُر).

فـ (فَعُلَ) من أفعال اللزوم الخاصة بالطبائع وما جُبل عليه الانسان، وأن ربط هذه الصيغة بالصفات اللازمة يمنحها صفة الثبات والاستقرار اللغوي. هذا علاوة على مافيها من معنى الانضمام. وقد اختيرت حركة الضم لهذا الباب، وهي لاتحصل إلاّ بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى ؛ رعاية للمناسبة بين اللفظ والمعنى.

(5) باب «فَعِلَ» :

هذا الباب ليس له إلا مضارع واحد، هو (يَفْعَل) بالفتح، فمتى عرف الماضي (فَعِل) عرف المضارع. وهو يأتي «للتعبير عن حالة وقتيّة في الغالب، أو فِعْل يقع في مستوى الحواس (طَعِمَ، سَمِعَ) أو الذهن (حَسِبَ، فَهِمَ، عَلِمَ) أو الجسم (رَكِبَ، شَرِبَ) أو العواطف (غَضِبَ، فرِحَ، حَزِنَ) وكثيرا مايكون موقف الفاعل فيها سلبيا، يتلقى الفعل بدون إرادة (تَبِعَ، خَسِرَ، رَبِحَ، مَرِضَ)» (البكوش : 97) فالتمييز في هذا الباب يحصل إذن بفضل المعنى، كما رأينا في باب (فَعُلَ).

«فَعِلَ» بين اللزوم والتعدي :

وأفعال هذا الباب تأتي لازمة ومتعدية. ومن أمثلة اللازم علاوة على ماتقدم : بَرِئَت ذمّته تبْرَأ، وخَطِىءَ يَخْطَأ، وطَفِئَت النار تَطْفَأ، وظَمِىءَ يَظْمَأ، وتَعِبَ يَتْعَب، ورَهِبَ يَرْهَب، ورَغِبَ يَرْغَب، وسَغِبَ يَسْغَب، وطَرِبَ يَطْرَب، وعَجِبَ يعْجَب، ولَجِبَ القوم : ارتفعت أصواتهم، ولَزِبَ به ؛ أي لصق، ونَشِبَ فيه، وشَمِتَ به، وحَنِثَ في يمينه، ودَمِثَ المكان : سهل، وأرِجَ الطيب : تَوَهَّج، وحَرِجَ : أثِمَ، وصدره : ضَاقَ، ونضِجَ اللحم نُضجا، والثمرة : أدركت، وجَهِدَ عيشه جُهدا : نَكِدَ وضاق، وسَعِدَ سعادة، فهو سعيد، وصَعِدَ في السلّم صعودا. ولم يسمع صَعِدَ في الجبل، بل صَعَّد فيه تصعيدا، وعَهِدَ إليه عهدا، وسَهِدَ سُهدا وسهادا، وحَصِرَ صدره : ضاق، ولسانه : عَيِيَ، فلم ينطق، وسَخِرَ منه وبه، وسَكِرَ سُكْرا، وسَهِرَ سَهَرا، وشَكِرَت الناقة فهي شكراء ؛ أي امتلأت ضرعها، وظَفِرَ به : أدركه...

ومن أمثلة المتعدي : صَحِبَ، وحَمِدَ، وزَرِدَ اللّقمة ؛ أي بلعها، وشَهِدَ، ولَبِسَ وحَفِظَ، ووَسِعَ، وغَنِمَ، وضَمِنَ، ويَقِنَ، وفَقِهَ فِقها فهو فقيه، وكَرِهَ كراهة...

ولزوم (فَعِلَ) المكسور أكثر من تعديه ؛ ولذا غلب وضعه للعلل والأحزان وأضدادها وللنعوت اللازمة، وللأعراض والألوان والعيوب والحلي وكبر الأعضاء، نحو : جَرِبَ جَرَبا، وعَطِبَ عطَبا، وعَرِجَ عَرَجا فهو أعرج ؛ إذا كان ذلك خِلْقة. وخَفِرَت

الجارية فهي خَفِرة : أي شديدة الحياء. وشَتِرَ فهو أشتر ؛ إذا كان جفن عينيه متعلّقا أو شفته العليا مشقوقة. وصَعِرَ خدّه صعَرا، وهو اعوجاج في الوجه، وعَجِرَ الشيء فهو أعجر ؛ إذا غلظ. وخَرِسَ لسانه فهو أخرس. وشَوِشَ فهو أشوس ؛ ينظر بمؤخر عينيه تكبّرا، وفَطِسَ أنفه فهو أفطس ؛ إذا انغرشت قصبته. وطَرِشَ فهو أطرش وعَمِشَ فهو أعمش، وهو ضعيف البصر مع سيلان الدمعة غالبا. ونَمِشَ وجهه فهو نَمِش، وهو نقط سوداء وبيض فيه تخالف لونه. وبَرِصَ بَرَصا، ورَمِصَت عينه، وهو وسخ أبيض يجتمع في المؤق، وعَمِصَت : سال رمصها، ومغصت بطنه، ورَمِضَ رمَضا، وخَبِطَ البعير خَبْطا، انتفخت بطنه مع احتباس الخارج، وصَلِعَ صلَعا فهو أصلع، وقَرِعَ رأسه فهو أقرع، ولَثِغَ لسانه فهو ألثغ، وتَلِفَ تلفا، ودَنِفَ المريض دنَفا ؛ لازمه المرض وذَلِفَ أنفه ذلَفا : صغُر، فهو أذلف وهي ذلفاء، ونَغِفَ البعير نغَفا : كثُر نغَفُه لدود يخرج من أنفه. وجَذِلَ : فَرِح. وخَجِلَ : دَهِشَ. وغَلِمَ غلْمة : اشتدت شهوته. وهَرِمَ هرَما، وجَبِنَ جبنا : عظمت بطنه لداء يسمى الجبن. وبَرِحت عينه برَحا، وهي أن يكون بياضها محدقا بسوادها، ودَعِجَ دعَجا ودُعْجة، وهو شدة سواد العين مع سعتها. وسَوِدَ سوادا، فهو أسود، وحَمِرَ حُمْرة، وخَضِرَ الزرع وغيره فهو أخضر، وصَفِرَ صُفْرة، فهو أصفر، وعَفِرَ الظّبي عَفْرة فهو أعفر، وهي حُمرة تعلو بياضه، وغَبِرَ لونه فهو أغبر، وسَجِمَ سَحْمة فهو أسحم : أسود، ومثله : سَخِمَ بالخاء المعجمة، وظَلِمَ الليل ظُلْمة، وغَسِمَ، وقَتِمَ، ودَجِنَ اليوم دُجْنة : أطبق على غيمه، ودَكِنَ فهو أدكن : لون أحمر يضرب إلى السواد..

ولدلالة هذا الباب على النعوت اللازمة «قد يشارك (فَعُلَ) المضموم في فعل واحد بمعنى واحد، فيكون في ماضي ذلك الفعل لغتان : فَعُلَ بالضم، وفَعِلَ بالكسر ؛ لاشتراكهما في الدلالة على النعوت اللازمة، وذلك نحو : نَيِئَ اللحم ونَيُؤَ فهو نَيِّئٌ لم يَنْضَج، ووَبِئَت الأرض ووَبُؤَت أصابها الوباء : بالقصر محركا مهموزا، وقد يمدّ، وهو الطاعون. وهَنِيءَ الشيء وهَنُؤَ فهو هَنِيءٌ ؛ أي بلا مشقة، ورَحِبَ المكان ورَحُبَ : اتّسع. ورَطِبَ الشيء ورَطُبَ فهو رَطْب، ضد اليابس... وشَهِبَ لونه وشَهُبَ فهو أشهب، والشهبة بياض يخالطه سواد» (بحرق : 18) ومنه : نَجِسَ ونَجُسَ نجاسة، ضد الطهارة، ونَجِسَ ونَحُسَ، ضدّ سَعِدَ. وخَرِفَ الشيخ وخَرُفَ ؛ فسد عقله. وعَجِفَ وعَجُفَ فهو أعجف : هزيل. وقَشِفَ وقَشُفَ قشافة، وهي رثاثة الهيئة وسوء الحال. ونَحِفَ جسمه ونَحُفَ : دقّ. وسَقِمَ وسَقُمَ : مَرِضَ، وفَقِهَ وفَقُهَ فهو فقيه، وسَفِهَ وسَفُهَ فهو سفيه...

(6) أما مجيء «*فَعِلَ يَفْعِلُ*» من هذا الباب، فهو من باب التشبيه بفَعُلَ يَفْعُل «فنَعِمَ يَنْعِم في هذا محمول على كَرُم يَكْرُم» (ابن جني 1 : 379). وقد جاء الكسر وجوبا في مضارع : وَمِقَ وَوَثِقَ وَوَفِقَ وَوَلِيَ وَوَرِثَ وَوَرِعَ وَوَرِمَ وَوَرِيَ المخّ وَوَعِمَ. وبكسرها جوازا مع الفتح في مضارع : حَسِبَ ونَعِمَ وبَئِسَ وبَؤِسَ ووَغِرَ ووَحِرَ ووَلِهَ ووَهِلَ ووَلِعَ ووَزِعَ ووَهِنَ ووَبِقَ وولَغَ ووَصِبَ» (السيوطي 2 : 37).

ويعدّ هذا الباب (فَعِلَ يَفْعِل) الصورة الشاذة لباب (فَعِلَ يَفْعَل) ؛ لذا فهو مقصور على السماع، وليس بابا مستقلا كما يعدّه الصرفيون.

ثانيا : أبواب الفعل من حيث الدّلالة :

(أ) دلالة الصيغة :

توصلنا في النقطة السابقة إلى بعض المعايير العامة لأبواب الفعل الثلاثي، وهي :

1 ـــ أن الأصل في مضارع (فَعَلَ) إذا لم يعرف

أو يشتهر أن يجيء بالضم (يفعُل) أو بالكسر (يفعِل) إلاّ إذا كان صحيحا حلقي العين أو اللام، فيغلب عليه (يفعَل).

أما إذا عرف واشتهر فلا يتعدّى ما أتت فيه الرواية، كسرا، نحو : ضرب يضرِب، أو ضما، نحو : قتل يقتُل. وحِفظ المشهور — كما يقول اللبلي (ص 31) — ليس لكل إنسان ؛ فلا يأتي من لم يدرس الكتب، ولا اعتنى بالمحفوظ، فيقول : قد عدمت السماع، فيختار في اللفظة يفعِل أو يفعُل. ليس له ذلك.

2 — وأن (فَعُلَ) مضارعه يلزم حالة واحدة (يفعُل) ولذا يجوز بناؤه من (فعَل) أيّا ما كان ؛ لأن مضارعه لايختلف «ألا تراك كيف تحذف فاء (وَعَدَ) في (يعِد) ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ؟ وأنت مع ذلك تصحّح نحو : وَضُؤَ ووَطُؤَ ؛ إذا قلت : يَوْضُؤ ويَوْطُؤ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ؟ ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة ؟ لكنه لما كان مضارع (فَعُلَ) لايجيء مختلفا لم يحذفوا فاء وَضُؤَ ووَطُؤَ، ولا وَضُعَ ؛ لئلا يختلف باب ليس من عادته أن يجيء مختلفا» (ابن جني 1 : 378).

ومن هنا لايسمى باب (فَعُلَ) فعلا بالمعنى الصحيح للفعل ؛ لأن فيه انسلاخا عن الحدث واتّصافا بما يشبه الطبع والسجيّة ؛ فهو أدخل في باب التعجّب والمدح والذم منه في باب الأفعال والأحداث.

يقول سيبويه (2 : 257) : «أما (فَعُلَ) فلا تتغيّر حركته في المضارع لأنه لايدلّ على قيام الفاعل بالفعل، وإنما يدل على الاتّصاف. فالضمة تميزه عن بقيّة الأفعال، وتجعله ضعيف التصرف ثقيله. ولعلّ هذا ما يفسّر ميل بعض العرب إلى نطقه (فَعْلَ) بإسقاط ضمّة العين».

3 — وأما (فَعِلَ) فليس له إلا مضارع واحد (يَفْعَل) فمتى عرف الماضي عرف المضارع. وماجاء منه على (فَعِلَ يَفعِل) فلا يعدو أفعالا معدودة، أكثرها من باب المثال، وقد تقدّم ذكرها.

تبقى هذه النقطة المهمة، وهي :

هل يمكن أن نضيف إلى هذه المعايير معيارا آخر ؛ لضبط عين الفعل، هو معيار المعنى ؟

نحن في اللغة العربية نفتح المعجم مرتين ؛ مرة لضبط عين الفعل، وأخرى لفهم المعنى. في حين أن الآخرين يفتحونه مرة واحدة ؛ فالغربيون — مثلا — يفتحون المعجم لفهم معنى الكلمات.

من هنا كان الوصول إلى شكل ثابت لعين الفعل عن طريق الدلالة يعدّ من القضايا اللغوية الملحّة. ولقد لاحظنا عند عرض النقطة الأولى الخاصة بصيغ أبواب الفعل أن جانب المعنى له دخل كبير في ضبط عين المضارع، كما رأينا عند الكلام على صيغة (فَعُلَ)، وصيغة (فَعِلَ) ؛ فالأولى تدل على الطبع والسجيّة، والثانية تدلّ على فعل يقع في مستوى الحواس أو الذهن أو الجسم أو العواطف... إلخ.

«وكثيرا ماتستعمل العربية هذا التنويع الحركي في عين الفعل لغايات تمييزية، وإحداث فروق معنوية متفاوتة الأهمية، مثل : نَفَرَ يَنْفُر : تجنّب الشيء أو كرهه، ويَنْفِر = نزل مع الناس من عرفات.

لكن هذه الطاقة التمييزية الهامة، لايمكن للغة أن تسرف في استغلالها، لاعتمادها الإفراط في الدّقة،

وهو مايستلزم مجهودا عظيما في مستوى الذاكرة، لذلك كانت جلّ الأفعال المزدوجة الحركة في المضارع خالية من التميز المعنوي، مثل شتم ـُـ.

ولذلك نلاحظ أن العربية تطوّرت نحو إلغاء هذه الفويرقات في مستوى الاستعمال بحكم قانون الاقتصاد اللغوي. إلاّ أن هذا التميز بقي حيّا إذا كان قائما على مقابلة تامة بين الماضي والمضارع، مثل :

هَوَى يَهْوِي = سقط
هَوِيَ يَهْوَى = أحبّ
رَوَى يَرْوِي = حكى
رَوِيَ يَرْوَى = أطفأ العطش» (البكوش : 95 — 96)

والمتتبع لمواد المعجم يلحظ هذا الربط واضحا بين دلالة الفعل وصيغته. وعلى سبيل المثال :

يقال :
فَقُمَ الأمر يَفْقُم فقامة وفقوما : بمعنى استفحل شره.
وفقِمَ الرجل يفْقَم فَقَما وفَقْما : طال أحد فكّيه وقصر الآخر.
وفقِم الإناء : امتلأ.

ويقال :
بَرّ حجّه يَبَرّ برّا : قُبل.
وبَرّ والديه يَبَرّ بَرّا : توسّع في الاحسان إليهما ووصلهما.
وبَرّ فلانا يَبُرّ بَرّا : قهره بفعل أو قول.

وإذا حاولنا أن نعدّد المعاني التي تفيدها الأفعال من أبوابها المختلفة، وذلك من خلال الأمثلة التي عرضها سيبويه، ومن خلال كتب اللغة الأخرى، كالخصائص لابن جني، والمخصّص لابن سيده، وشرح الشافية للرضي، والمزهر للسيوطي... وجدنا كثيرا من هذه المعاني مشتركا بين أكثر من باب ، وبعضها يختص بباب معين، كما يتضح من العرض الآتي :

(1) الباب الأول : فَعَلَ يَفْعُل، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع. ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على :
1 — الطلب، نحو : طلب يطلب، نشد ينشد، غزا يغزو.
2 — الهدوء، نحو : قعد يقعد، ثبت يثبت.
3 — الاعتداء، نحو : قتل يقتل، ساء يسوء.
4 — الحركة والسير والاضطراب، نحو : جال يجول، ثار يثور، رقص يرقص، عدا يعدو.
5 — الصوت، نحو : صات يصوت، جلَب يجْلُب (11)، دقّ يدقّ.
6 — التحصيل والرفعة، نحو : علا يعلو، ساد يسود، فاق يفوق.
7 — الجوع والعطش، نحو : جاع يجوع، ناغ ينوء، صام يصوم.
8 — الجبن، نحو : جبَن يجبُن (12).
9 — الدنوّ أو الابتعاد، نحو : دنا يدنو، بدا يبدو، هرَب يهْرُب، غرَب يغْرُب.
10 — الحسن، نحو : نضَر ينْضُر.
11 — الأخذ والعطاء، نحو : رشا يرشو، حبا يحبو، سطا يسطو، أخذ يأخذ، ردّ يرُدّ.
12 — العمل، نحو : كتب يكتب، رسم يرسُم (13)، طبخ يطْبُخ.
13 — الأكل، نحو : أكل يأكل، مضَغ يمْضُغ.
14 — الانتهاء، نحو : فرَغ يفْرُغ، برَأ يبْرُؤ

(2) الباب الثاني : فَعَلَ يَفْعِل، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع.
ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على :
1 — الطلب والأخذ، نحو : صاد يصيد، حلَب يحْلِب. (14)

2 ــ الهدوء والثبات، نحو : حبَس يحبِس، حرَم يحرِم (15) رمى يرمي.
3 ــ السير، نحو : مشى يمشي، سار يسير، جرى يجري، خَبّ يخِبّ.
4 ــ المجيء أو المضيّ، نحو : جاء يجيء، رجع يرجع، مضى يمضي.
5 ــ النفور، نحو : نفر ينفِر، أَبَقَ يَأْبِق، حاد يحيد.
6 ــ الصوت، نحو : صاح يصيح، ضَجّ يضِجّ.
7 ــ العطش، نحو : هام يهيم.
8 ــ الاضطراب والحركة، نحو : هاج يهيج، غلى يغلي، وثب يثب.
9 ــ القطع، نحو : كسر يكسر، نزَع ينزِع.
10 ــ الصفات اللازمة، نحو : ذَلّ يذِلّ، عف يعِفّ، خَفّ يخِفّ.

(3) الباب الثالث : فَعَلَ يَفْعَل، بفتح العين في الماضي والمضارع، ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على :
1 ــ الخوف والذّعر، نحو : سَبَع يسْبَع (16).
2 ــ المنع والإبعاد، نحو : منع يمنع.
3 ــ الإيذاء أو الاعتداء، نحو : سلخ يسْلَخ، عضّ يعَضّ، ذبح يذبح، شغَر يشْغَر، قهَر يقْهَر.
4 ــ الصوت، نحو : نَبَح ينْبَح، نهَق ينْهَق، صهَل يصْهَل.
5 ــ القطع أو الفتح، نحو : قطع يقطع، فتح يفتح، قلَع يقْلَع، فغَر يفْغَر.
6 ــ العطاء، نحو : وهب يهب، منَح يمْنَح، نحَل ينْحَل.
7 ــ الحفظ أو الادخار، نحو : ذَخَر يذْخَر، خَبَأ يخْبَأ، جبَى يجْبَى (17).
8 ــ الذهاب أو الابتعاد، نحو : ذهب يذهب، بعث يبعث، شأى يشْأى، رمَح يرْمَح.
9 ــ الكره والامتناع، نحو : أبى يأبى، بذَأ يبْذَأ، جحَد يجْحَد.

(4) الباب الرابع : فَعِلَ يَفْعَل، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على :
1 ــ الداء أو العلّة، نحو : وجِع يوْجَع، حبِط يحْبَط، عَمِيَ يَعْمَى.
2 ــ الخوف أو الذعر، نحو : وجِل يوْجَل، فزِع يفْزَع، خاف يخاف، خشِيَ يَخْشَى.
3 ــ الحزن أو الغم، نحو : ثكِل يثْكَل، قلِق يقْلَق، حزِن يحْزَن، ندِم ينْدَم.
4 ــ العيب، نحو : عَوِرَ يَعْوَر، حمِق يحْمَق.
5 ــ ترك الشيء، نحو : زهِد يزْهَد، سئِم يسْأم.
6 ــ التعلّق بالشيء، نحو : هَوِيَ يَهْوَى، رغِب يرْغَب، شَهِيَ يَشْهَى.
7 ــ الحركة والاضطراب، نحو : نشِط ينْشَط، أرِجَ يَأْرَج، هَوِجَ يَهْوَج، نزِق ينْزَق.
8 ــ السهولة أو التعذر، نحو : سلِس يسْلَس، شكِس يشْكَس.
9 ــ الفرح، نحو : فرح يفرح، طرب يطرب، ضحك يضحك، بطر يبْطَر.
10 ــ الجوع أو العطش، نحو : صَدِيَ يَصْدَى، ظَمِيءَ يَظْمَأ، عطش يعطش.
11 ــ الشبع أو الامتلاء، نحو : رَوِيَ يَرْوَى، مَلِيءَ يَمْلأ (18)، ثمِل يثْمَل، بطِن يبْطَن.
12 ــ اللون، نحو : حمِر يحْمَر، شهِب يشْهَب، صَدِيءَ يصدأ.
13 ــ القوة أو الكبر، نحو : قَوِيَ يَقْوَى، سمِن يسْمَن، كَبِرَ يَكْبَر.
14 ــ الرفعة أو الضعة، نحو : غَنِيَ يَغْنَى، شَقِيَ يَشْقَى، سعد يسعد، بخل يبخل.
15 ــ الصفة الحميدة أو الحلية، نحو : حَوِرَ

يَحْوَرُ، دعِج يدْعَج، كحِل يكْحَل.
16 ــ الجهل أو العلم، نحو : جهل يجهل، علم يعلم، فهم يفهم.
17 ــ الحيرة أو الغضب، نحو : هام يهام، حار يحار (19)، غَوِيَ يَغْوَى، غضب يغضب، حرِد يحْرَد.

(5) الباب الخامس : فَعُل يَفْعُل، بضم عين الماضي والمضارع. ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على :
1 ــ الحسن، نحو : حسُن يحْسُن، وَسُمَ يَوْسُم، جمُل يجْمُل.
2 ــ القبح، نحو : قبح يقبح، شقُح يَشْقُح.
3 ــ الخصلة، نحو : نظفُ ينظف، صبُح يصْبُح، طهُر يطْهُر.
4 ــ الصغر أو الكبر، نحو : صغُر يصْغُر، كبُر يكْبُر، كثر يكثر، قدُم يقْدُم.
5 ــ الشدّة أو الجرأة، نحو : شجُع يشْجُع، جرؤ يجرؤ، صعُب يصْعُب.
6 ــ اللين أو الضعف، نحو : سهُل يسْهُل، ضعُف يضْعُف، جبُن يجْبُن.
7 ــ السرعة أو البطء، نحو : بطؤ يبطؤ، كمُش يكْمُش، سرُع يسْرُع.
8 ــ الرفعة أو الضعة، نحو : شرف يشرف، كرم يكرم، لؤم يلؤم، وَضُعَ يَوْضُع، سَرُوَ يَسْرُو.
9 ــ العقل، نحو : ثقل يثقل، حَلُم يَحْلُم، رزُن يرْزُن، نبُه ينْبُه.
10 ــ الجهل، نحو : حمُق يحْمُق، خرُق يخْرُق، رقُع يرْقُع.

(6) الباب السادس : فَعِلَ يَفْعِل، بكسر عين الماضي والمضارع. وهو من الأبواب الشاذة، ولم يأت منه سوى أفعال معدودة، مثل : حَسِبَ يَحْسِب، ونَعِمَ يَنْعِم من الصحيح. ويَئِسَ يَيْئِس ويَئِسَ يَيْئَس من المثال اليائي. ووَرِمَ يَرِم، ووَمِقَ يَمِق، ووَغِرَ يَغِر ووَجِد يَجِد ووَحِرَ يَحِر، ووَرِعَ يَرِع، ووَلِغَ يَلِغ، ووَزِع يَزِع، ووَهِنَ يَهِن، ووَبِقَ يَبِق، ووَصِبَ يَصِب، ووَلِهَ يَلِه، ووَهِل يَهِل من المثال الواوي.

«وإنما بنوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علّة حذف الواو فتسقط، فتخف الكلمة.
وجاء : وَحِرَ صدره من الغضب، ووَغِرَ بمعناه، يَحِرُ ويَغِرُ، ويَوْحَر ويَوْغَر أكثر.
وجاء : وَزِعَ يَزِع على الأكثر، وجاء يَوْزَع ... ...
وجاء وَلِهَ يَلِه، ويَوْلَه أكثر» (الرضي 1 : 135 ــ 136) ومثله : وَهِلَ يَهِل ويَوْهَل.

وجوّزوا تغيير بعض المكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق ؛ وذلك في حرفين [كلمتين] وَسِعَ يَسَع ووَطِيءَ يَطَأ، كما فعلوا ذلك في باب (فَعَل يَفْعِل) ففتحوا عين المضارع لأجل حرف الحلق في وهَب يهَب ووضَع يضَع ووقَع يقَع وولَغ يلَغ. وذلك بعد سقوط الواو. (الرضي 1 : 120، 135، 136).

ونلاحظ من العرض السابق أن الأبواب الثلاثة الأولى (فعَل يفْعُل ؛ فعَل يفْعِل، فعَل يفْعَل) تشترك في أكثر المعاني. وهذا يؤكد وجهة نظر الأقدمين بأن الأصل في عين مضارع (فَعَل) الضم أو الكسر مالم يكن حلقي العين أو اللام، وأن الوجهين (أي الضم والكسر) جائزان مالم يشتهر أحدهما. وذلك يقودنا إلى القول بأن الاعتماد على الدلالة في تمييز هذه الأبواب يستلزم مجهودا عظيما في مستوى الذاكرة. يقول الرضى (1 : 70) : «اعلم أن باب فَعَل لخفّته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتّسع التّصرف فيه» وهذه الصعوبة في تمييز أحد الأبواب إنما تقتصر على الفعل الصحيح السالم ؛ أما الأفعال المعتلة فلا يحتاج مستخدم اللغة إلى كبير

مشقة في ضبطها ؛ لأن الأفعال ذوات الواو يكون مضارعها مضموم العين، مثل : ساء يسوء، وطال يطول، وسما يسمو وعفا يعفو. والأفعال ذوات الياء يكون مضارعها مكسور العين، مثل : باع يبيع، وسار يسير، ورمى يرمي، وقضى يقضي ؛ باستثناء الناقص حلقي العين، والمثال حلقي اللام، مثل سعى يسعى، ووضع يضع. وأما المضاعف فيقوم التعدي واللزوم بالتمييز بين الضم والكسر، كما أسلفنا.

أما البابان : الرابع والخامس (فَعِلَ يفْعَل، فَعُلَ يفْعُل) وإن كانا يشتركان في بعض المعاني ؛ وبخاصة في الأفعال اللازمة، لكن يمكن التمييز بينهما بدلالة المعنى.

(ب) دلالة المشتق أو المصدر :

والتمييز بالمعنى لن يقتصر تأثيره على عين الفعل وحدها، وإنما سيتعدى ذلك إلى بناء المشتقات أو المصادر. وقد مرّت بنا بعض الأمثلة التي توضح تأثير التمييز بالمعنى على المصدر وبعض المشتقات للمادة الفعلية الواحدة، مثل :

ــ بَرَّ والديه يَبَرُّ بِرًّا ، توسّع في الإحسان إليهما.
وبَرَّ فلانا يَبُرُّ بَرًّا ، قهره بفعل أو قول.
ــ نَفَرَ ينْفُر نفورا ، تجنّب الشيء أو كرهه.
ونَفَرَ يَنْفِر نفارا ، نزل مع الناس من عرفات.

ومن أمثلة ذلك أيضا :

ــ بسَل يبْسُل بسولا : عبس غضبا أو شجاعة، فهو باسل وجمعه : بُسْل وبواسل، وهو بسيل وجمعه : بسلاء.
وبسُل يبْسُل بَسالا، وبَسالة : شجع عند الحرب.

ــ جدَر الجدريّ في البدن يجْدُر جَدْرا : برز.
وجدِر يجْدَر جَدَرا : أصابه الجدريّ.

وجدُر بكذا يجْدُر جدارة : صار خليقا به، فهو جدير.

ــ حرَم فلانا الشيء يحْرِم حرمانا : منعه إياه.
وحرُم الشيء يحْرُم حرمة : امتنع.

ــ حلَم يحْلُم حُلْما وحُلُما : رأى في نومه رؤيا، وحلَم الصبيّ : أدرك...
وحلِم البعير يحْلَم حَلَما : كثر عليه الْحَلَم.
وحلُم يحْلُم حِلْما : تأنّى وسكن عند غضب أو مكروه، وحلُم : صفَحَ وعَفَا...

ــ خطَر في مشيه يخْطِر خَطْرا وخَطَرانا : اهتزّ وتبختر.
وخطُر يخْطُر خَطَرا وخُطُورا وخُطورة : عظم وارتفع قدره، فهو خطير.

ــ رسَم يرْسُم رَسْما ورَسَمانا : حَسُنَ مشيه، ورسَم على الأرض أو على الورق : خَطّ، ورسَم الكتاب : كتَبه.

ــ ورسَمت الناقة ترْسِم رسيما : عدَت عَدْواً فوق الذّميل، يقال : ذمَل البعير يذْمُل ذُمولا وذَميلا وذَمَلانا ؛ إذا سار سيرا سريعا ليّنا، فهو ذامل، وهي ذاملة.

ــ رفَه يرْفَه رَفْها ورفوها : أصاب نعمة وسعة في الرزق، فهو رافه، وهي رافهة.
ورفُه يرْفُه رَفاهة ورفاهية، فهو رفيه.

ــ شقَح الشيءُ يشْقَح شَقْحا، بمعنى : أبعده.
وشقُح يشقُح شقاحة، بمعنى : قبح.
وشقِح يشْقَح شَقَحا وشُقْحة، بمعنى : كان أشقح.

ــ فرِه يفْرَه فَرَها : بطر وأشر، فهو فَرِه.
وفرُه يفْرُه فراهة وفروهة : جمُل وحسن.

ــ فصَحه الصبح يفْصَح فَصْحا : غلبه

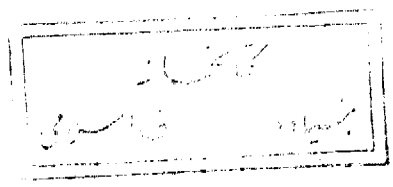

ضوؤه.

وفصُح الرجل يفْصُح فصاحة : انطلق لسانه بكلام صحيح واضح.

ـ لزِب الشيءُ يلْزِب لزوبا : ثبت، فهو لازب.

ولزِب الطين يلْزَب لَزَبا.

ولزُب الشيءُ يلْزُب لُزوبا : دخل بعضه في بعض وتماسك.

ـ نزَر الشيءَ ينْزُر نَزْرا : قلّله.

ونزُر الشيءُ ينْزُر نزارة ونزورة : قلّ.

ـ نسَب الشيءَ ينْسُب نَسْبا ونسبة : وصفه وذكر نسبه.

ونسَب الشاعرُ بفلانة ينْسِب نسيبا ومَنْسِبا : عرّض بهواها وحبّها.

ففي الأمثلة السابقة رأينا اختلاف المصدر باختلاف معنى الفعل وتبعه اختلاف الباب غالبا.

(ج) دلالة متعلّق الفعل :

ويدخل في دلالة الفعل على الباب متعلقاته من مفعول وظرف وجار ومجرور، كما مرّ في بعض الأمثلة. وفي القرآن الكريم :

ـ ورد الفعل (صدّ) متعديا ب «عن» من الباب الأول (فعَل يفْعُل) في قوله تعالى : «وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصُدّون عنك صدودا» (سورة النساء : 61).

ومتعديا ب «من» من الباب الثاني (فَعَل يفْعِل) في قوله تعالى : «ولمّا ضُرب ابن مريم مثلا إذا قومك منه يصِدّون» (سورة الزخرف : 57).

ـ كما ورد الفعل (قدم) متعديا بنفسه من الباب الأول (فعَل يفْعُل) في قوله تعالى : «يقْدُم قومَه يوم القيامة...» (سورة هود : 98).

ومتعديا ب «إلى» من الباب الرابع (فعِل يفْعَل) في قوله تعالى : «وقَدِمْنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا» (سورة الفرقان : 23). ومنه : قدِم على الأمر، بمعنى : أقبل. وقَدِم على العيب، بمعنى : رضي به، وقَدِم من سفره، بمعنى : رجع. وقَدِم البلدة، بمعنى : دخلها.

ويأتي هذا الفعل لازما من الباب الخامس (فعُل يفْعُل)، يقال : قدُم الشيءُ يقْدُم، بمعنى : مضى على وجوده زمن طويل، فهو قديم، وجمعه : قدماء وقدامى. وهي قديمة، وجمعها : قدائم.

فدلالة معنى الفعل ومتعلّقاته من العوامل المساعدة في ضبط عين المضارع، كما رأينا.

وتجدر الاشارة هنا إلى المحاولة التي قام بها «سليمان فيّاض» لحل مشكلة الفعل الثلاثي العربي ؛ مستخدما المنهج الإحصائي، ومستفيدا من الدراسة التي قام بها «الطيب البكوش» في مؤلفه القيّم «التصريف العربي». فقد توصّل «فيّاض» من خلال الحصر والإحصاء إلى «أن معاني باب (فعَل يفْعُل) يغلب فيها أن تكون معاني وقوع (حدوث) تقوم وتتعلق بفاعليها، مثل : مات يموت، بمعنى : فني، ونفر، بمعنى : كره. وأن معاني باب (فعَل يفْعِل) يغلب فيها أن تكون معاني إيقاع (إحداث) يقوم بها الفاعل، مثل : ضرب يضرب، وأنه، على هذا الأساس، أو تلك القاعدة التغليبية، يمكن مراجعة المعاني التي تعدّد فيها باب : فعَل يفْعُل، وفعَل يفْعِل، في المادة الفعليّة الواحدة، فنعطي معاني لباب، وأخرى لباب آخر، حين تتّحد المعاني بين البابين ؛ إن الفعل (نفر) مثلا، ورد فيه البابان هكذا : نفَر ينْفُر، ونفَر ينْفِر، ومصدر الأول : نفورا، ومصدر الثاني : نفارا. وهذا الفعل في المعجم العربي معنيان، والمعنيان في البابين مشتركان، وهما : الكراهية، والخروج. وفي ضوء القاعدة التغليبية التي نقول فيها، يمكن معجميا

ردّ معنى «الخروج» وهو من معاني الاحداث (الإيقاع) إلى صورة الفعل : نفَر ينْفِر، وحدها، وردّ معنى «الكراهية» وهو من معاني الحدوث (الوقوع) إلى صورة الفعل : نفَر ينْفُر، وحدها»(20). وهذا الذي توصّل إليه «فيّاض» سبق أن تنبه له القدماء، «فابن جني» كان يرى أن (فعَل يفْعِل) في المتعدي أقيس من (فعَل يفْعُل)، كما أن (فعَل يفْعُل) في اللازم أقيس من (فعَل يفْعِل) ؛ أي إنه يفضّل الكسر في المتعدي، ويفضّل الضم في اللازم... «فضرب يضرب» عنده أقيس من «قتل يقتل»، وكلاهما متعدّ، و«قعد يقعد» أقيس من «جلس يجلس» وكلاهما لازم (21). ومعلوم أن الأفعال المتعدّية أفعال إيقاع وإحداث غالبا، وأن الأفعال اللازمة أفعال وقوع وحدوث غالبا. بل إن مما يؤكد تداخُلَ المعاني بين الأبواب وتداخُلَ الأبواب تبعا لذلك قول الرضي السابق (22) : «اعلم أن باب (فعَل)لخفّته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها، لأن اللفظ إذا خفّ كثر استعماله، واتّسع التصرف فيه».

يبقى بعد ذلك ما يميز بابا من باب، وهو الاستعمال كثرة وقلّة، وهذا يؤيّده ما نقله ابن سيده في المخصص من أن هذين البابين (فعَل يفْعُل، فعَل يفْعِل)، كثيرا مايتعاقبان فيأتي المضارع من (فعل) المفتوح العين على (يفْعُل) و(يفْعِل)، وأنه ليس أحدهما أولى من الآخر، وأنه ربّما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله (23)... ؛ أي إن مضارع (فعَل) إن كثر استعماله على (يفْعُل) أو (يفْعِل) لم يجز فيه ما استعمل على غير ذلك، نحو «ضرب يضرب» و«قتل يقتل» ؛ فإن لم يكثر استعماله و لم يشتهر جاز فيه الوجهان، وإن كان الأفصح الكسر كما يقول «أبو عليّ»، نحو : خفَق الفؤادُ يخْفق ويخْفِق، وحجَل الغرابُ يحْجُل ويحْجِل، وسمَط الجَدْيَ يسْمُط ويسْمِط (24)...

والخلاصة أن مشكلة النطق بعين المضارع تكاد تنحصر في البابين الأول والثاني (فعَل يفْعُل، فعَل يفْعِل)، وبخاصة الأفعال الصحيحة السالمة ؛ لأن الأفعال المعتلة والأفعال المضاعفة لها ضوابط ذات نزعة تقليديّة، تكاد تقترب من التقعيد الدقيق. أمّا الباب الثالث (فعَل يفْعَل) فمقيّد بسبب صوتي ؛ كونه حلقيّ العين أو اللام. تبقى الأبواب الثلاثة الأخيرة : فعِل يفْعَل، وليس له إلا مضارع واحد ؛ فمتى عرف ماضيه علم مضارعه. وفعُل يفْعُل، وهو باب لازم مقصور على الصفات اللازمة ؛ بل إنه يجوز بناء أي فعل على (فعُل يفْعُل) إذا قصد به التعجّب والانسلاخ عن الحدث.

والباب السادس : فعِل يفْعِل، وقد حصره بعضهم في ثمانية عشر فعلا ؛ خمسة عشر منها من المثال، وثلاثة من الأجوف. وهذه الأفعال هي :

ورِث. ولِي. ورِم. ورِع. ومِق. وفِق. وثِق. ورِي. وجِد. وعِق. ورِك. وكِم. وقِه. وهِم. وعِم. آن. تاه. طاح (25).

هذا إذا استثنينا الأفعال التي جاءت ثنائية العين (فعِل يفْعِل، وفعِل يفْعَل) مثل : وغِر يغِر، ووغِر يوْغَر، وحسِب ونَعِم... إلخ.

وفي رأيي أن التفكير في إيجاد حلّ لمشكلة عين الثلاثي إنما يأتي من خلال التركيب (السياق) لأن الفعل منفردا يمثّل الصيغة فقط ؛ أما السياق فيمثل الفعل صيغة ومعنى، وهذا ما ينبغي التأكيد عليه عند ضبط عين المضارع ؛ لأن المعنى الدلالي ذو تأثير في بناء الفعل، والمصدر أحيانا ؛ بل إنّ اختلاف صيغة المصدر للمادة الفعلية الواحدة قد يستدل به على صيغة الباب كما تقدّم.

فليس الحلّ — إذن — في عمل معجم للأفعال المأنوسة المستخدمة في اللغة، أو في عمل إحصاء للأفعال ثنائية الباب أو العين، وإنما الحلّ الصحيح يكمن في إيجاد معجم سياقي للأفعال الثلاثية، يرفع عنها الإبهام، ويزيل الشك، ويمنح اللغة ثباتا واطرادا.

الهوامش والمراجع

الهوامش

1 ــ البيت لامرىء القيس، وصدره :
«ألا عِمْ صباحا أيها الطلل البالي»
ويروى : «وهل يَعِمَن» ومعناه : «وهل ينعمن»، يقال : وعم يعم، في معنى : نعم ينعم. (سيبويه 2 : 227).

2 ــ اللَّحْر : لحاء الغصن، وهو قشره. وإذا فعل به ذلك ذبل واعوجّ فضرب مثلا لذهاب نضرة الشباب وتغيّر الجسم للكبر (سيبويه 2 : 227).

3 ــ الكُوم : جمع كوماء، وهي الابل العظيمة السنام. يصف الشاعر إبلا لا ينحر منها للأضياف، فهي تنعم بهم عينا ؛ لأمنها منهم، ولا تثور من مباركها مخافة أن تنحر. (سيبويه 2 : 227).

4 ــ سيأتي في باب «فَعِل يَفْعَل» وباب «فَعَل يَفْعِل» أن الأصل في عين المضارع الضم أو الكسر... فهذا هو المقصود بكلمة «أصلها».

5 ــ أي لم يأت حلقي الفاء على «فَعَل يَفْعَل» مثل حلقي العين أو اللام، وإنما جاء على الأصل، وهو ضم عين المضارع أو كسرها ؛ لأن حرف الحلق في هذه الحالة يكون ساكنا في المضارع، فلا يكون ثقيلا بوقوع الضمة أو الكسرة على عين الفعل بعده.

6 ــ تمثل الأفعال المعتلة والأفعال المضاعفة نوعا من التحول الداخلي في الكلمة، يراد به الارتقاء اللغوي ؛ فالإعلال في غايته يراد للتصحيح، وهو وسيلة سامية لبقة، ذلك أن المعلّ كان على الصحيح من بابه في أقدم عهود اللغة، لا كما ظنّ النحاة من أن ما قبل الإعلال افتراض تعليمي... ومن ثم رأينا الاعلال يفيد المعنى الطبيعي في مثل : طال يطول. أما التصحيح، وهو التمكن اللفظي بإظهار حرف العلة مع موجب الإعلال، كما في : طَوَّل، فيفيد المعنى بتكلف أو باضطراب. وهذا يفسر لنا التصحيح مع موجب الإعلال في الباب الخامس (فَعُل يَفْعُل) نحو : قَوُمَ يَقْوُم، ونَوُمَ يَنْوُم، وطَوُلَ يَطْوُل... حتى يفيد المعنى بتعجب.
ويرتبط هذا بقضية الأصل والفرع، فقد شغل اللغويون بهذه القضية، وقرروا أن الصحيح أصل للمعتل، وأن النكرة أصل للمعرفة، وأن المفرد أصل للجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث. ومعرفة الأصل تخضع لاتجاهات لغوية عامة، منها : أن العرب يكرهون أن يتكرر صوت صامت مرتين متتاليتين مع مصوّت قصير يفصل بينهما، وذلك موجود في الأفعال المضاعفة الثلاثية التي عينها ولامها من جنس واحد، مثل : مَدَدَ، وفَرَرَ، ووُدِدَ... ولذلك يدغمون فيقولون : مَدّ وفرّ وودّ، بدمج الصامتين في صوت مضعّف بعد حذف المصوّت القصير (الحركة) بين الدالين في : مدّ وودّ وبين الراءين في : فرّ.
وإذن فالإعلال أو التضعيف حقيقة راهنة في صميم اللغة، ولابد أن يبنى على أساس من هذه الحقيقة، فقال يقول، وباع يبيع، ومدّ يمدّ وفرّ يفرّ أصل كل منها : فَوَلَ يَفْوِل، وبَيَع يَبْيِع، ومَدَدَ يَمْدُد، وفَرَرَ يَفْرِر. ولابد من تفسير هذا الأصل تفسيرا علميا قائما على أساس من الدراسات الصوتية الحديثة.

7 ــ لاشك أن المنهج الاحصائي ذو قيمة علمية كبيرة في كشف بعض خصائص النظام الصرفي العربي. وقد قام أحد العلماء المتأخرين (محمد بن عمر المشهور بيَخْرَق ت : 950 هـ) بوضع كتاب، سماه : «فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال لابن مالك» وأحصى فيه الأفعال المجردة الواردة في معجمي «الصحاح» و«القاموس» ووزّعها على أبواب الفعل. مبينا الشاذ منها وغير الشاذ، وما فيه أكثر من لغة. وقد تمّ نسخ هذا الكتاب، وطبع مرتين.

8 ــ البيت من بحر الكامل (ينظر المنصف لابن جني 1 : 242).

9 ــ البيت من بحر الطويل. وأصل : حُبَّ : حَبُبَ أو حَبِبَ، ثم نقل إلى حُبَّ، للمدح والتعجب.

10 ــ ينظر : نور الدين (عصام) : أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب/طبع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/بيروت سنة 1982. ص 175.

11 ــ هذا الفعل مأخوذ من الجَلَب، وهي الأصوات الشديدة المختلطة. أما جَلَب يَجْلِب، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فمن الجَلَب، وهو إحضار السلعة أو غيرها.

12 ــ مرّ بنا في ص 19 الفعل : حَنَنَ يَحْنِن، من باب (فَعِلَ يَفْعَل)، ومعناه : داء في البطن، أما حَنَّ يَحِنّ، فمعناه : تهيّب الإقدام على مالا ينبغي أن يُخاف، ومثله : حَنَّ يَحْنُن.

13 ــ يقال : رسَم يَرْسُم رسْما ورَسَمانا : حسُن مشيه، ورسَم على الأرض أو على الورق : خطّ، ورسَم الكتاب : كتبه. ورسَمت الناقة ترسيما رسيما، إذا عدت عدْوا فوق الذميل، وهو السير السريع اللين.

14 ــ الفعل : حَلَبَ جاء ثاني العين ؛ يقال : حلَب الشاة ونحوها يَحْلِب حَلْبا :

استخرج مافي ضرعها من لبن. وحلاء : حلَب القومُ يحلُبون حَلْبا وحُلوبا : اجتمعوا من كل وجه. وحلب الدهرُ أشطرَه : جرّب أموره خيرها وشرها، فهو حالب، وجمعه : حلَبة، وهو حليب، وجمعه : حُلُب.

15 — حرَم فلانا الشيءَ يحْرِم حرمانا : منعه إياه. وحرُم الشيء يحْرُم حُرْمة : امتنع.

16 — سبَع يسبَع، من سبع الذئب الغنم : إذا فرسها فأكلها، وسبَع فلانا : ذعره. ويقال : سبَع القوة : كمّلها سبعة.

17 — يقال : جبَى الخراجَ والماء واخوض بجباه ويجْبيه : جمعه. وجبَى يجْبَى مما جاء نادرا، مثل : أبَى يأبَى ؛ وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في : قرأ يقرأ، وهدأ يهدأ. ويقال : حبا الخراجَ والمالَ يجبو جُبُوا وجباوة : بمعنى : جمعه. ومثله : حبي يحْبِي حبيا وحباية.

18 — مليء يملأ مَلْأ : امتلأ. أما ملأ في القوس يملأ، فمعناه : جذب الوتر جذبا شديدا. وملأ الشيء : وضع فيه الماء أو غيره قدر ما يسع، وملأت منه عيني : أعجبني منظره، وهو يملأ العين حسنا.

19 — حار يحار، أصله : حَيِرَ يَحْيَرُ ؛ من الحَيْرة ؛ قلبت الياء ألفا في الماضي، لتحركها وانفتاح ما قبلها. وفي المضارع : نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، فيقال : تحركت الياء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفا. كذلك : هام يهام ؛ أما حار يحور، فمن الباب الأول (فَعَل يَفْعُل) وأصله : حَوَرَ يَحْوُرُ ومعناه : رجع : قال تعالى : ﴿إنه ظنّ أن لن يحور﴾ (الانشقاق : 14) وجاء من الباب الرابع : حَوِرَ يَحْوَرُ، من الحَوَر، وهو شدة بياض العين مع شدة سوادها واتساع حدقتها. ومنه : الحُور العين.

20 — ينظر : سليمان فياض «نحو حلول جذرية لمشكلة الفعل العربي الثلاثي» بحث «إنماء» تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب/العدد السادس (يونيو 1985) ص 98 — 102.

21 — ينظر ص 10 من هذا البحث.

22 — ينظر ص 26 من هذا البحث.

23 — ينظر ص 10، 11 من هذا البحث.

24 — ينظر ص 31 من هذا البحث.

25 — وَبِقَ : أحبّ، وَبِقَ : يقال : وبِقْتُ أمرك، وجدته موثقا، ورمي المخّ : عظُم. وَجِدَ به : أحبّه. وعِقَ عليه : غجل. وَبِكَ : اضطجع، وَكِمَ : اغتمّ، وَهَهَ : سمع وأطاع، وَعِمَ الدّار : قال لها : عِمي، طاح : هلك.

وأصل طاح وتاه، وآد : طَيِحَ يَطْيَحُ، تَيِهَ يَتْيَهُ، أَيِنَ يَأْيَنُ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها في الماضي. فقلبت ألفا. وفي المضارع نقلت حركة الياء، إلى الساكن الصحيح قبلها.

والقول بالأصل الافتراضي للكلمة هنا ليس ضربا من الميتافيزيقا، لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، كما يرى الوصفيون، وإنما هو مسألة أساسية في فهم البنية العميقة، وتحوّلها إلى بنية السطح، كما يرى أصحاب المنهج التحويلي. فنحن — مثلا — «لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله : قال، وأن الفعل (باع) أصله : باع، مع وجود (يقول ويبيع) بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما (ينظر : د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث/دار النهضة العربية/بيروت 1979. ص 143 — 144).

المراجع

ـ الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت 929 هـ)
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت : دار الكاتب العربي، الطبعة الأولى 1375 هـ ـ 1955 م.
ـ بَحْرَق، محمد بن عمر بن مبارك الحضرمي، الشهير ببَحْرَق (869 ـ 930 هـ)
فتح الأقفال وحل الإشكال (بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير) شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية 1373 هـ ـ 1954 م.
ـ البكّوش، الطيب البكوش :
التصريف العربي (من خلال علم الأصوات الحديث) تونس 1973 م.
ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)
الخصائص ج 1، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة : مطبعة دار ا لكتب المصرية، الطبعة الثانية 1371 هـ ـ 1952 م.
ـ الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت حوالي 400 هـ)
الصّحاح في اللغة، القاهرة 1375 ـ 1377 هـ/1956 ـ 1958 م.
ـ الحديثي، خديجة عبد الرزاق الحديثي :
أبنية الصرف في كتاب سيبويه، بغداد : مكتبة النهضة، الطبعة الأولى 1385 هـ ـ 1965 م.
ـ الرضي، محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي (ت : 688هـ)
شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها : محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة : مطبعة حجازي (بدون تاريخ).
ـ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538 هـ)
المفصل في علم العربية، بيروت : دار الجيل، الطبعة الثانية (بدون تاريخ).
ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)
كتاب سيبويه، بغداد ـ مكتبة المثنى (طبع بالأوفست)
ـ ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458 هـ)
المخصص، بيروت : المكتب التجاري للطباعة.
ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911 هـ)
المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط وتصحيح.. محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه (بدون تاريخ).
ـ علي، أسعد :
مذهب المقدمة اللغوية للعلايلي، بيروت ـ دار النعمان، الطبعة الأولى 1388 هـ ـ 1968 م.
ـ الفيروزابادي، محمد بن يعقوب (ت 816 هـ)
القاموس المحيط، مصر ـ المطبعة الحسينية 1330 هـ.
ـ ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر (433 ـ 515 هـ)
كتاب الأفعال، حيدر آباد 1360 ـ 1361 هـ/1942 ـ 1943 م.
ـ ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر (ت 367 هـ)
كتاب الأفعال، القاهرة 1952 م.
ـ الملي، أبو جعفر الملي :
بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر 1972 م.
ـ الميداني، أحمد بن محمد الميداني (ت 518 هـ)
نزعة الطرف في علم الصرف، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، طبعة أولى 1401 هـ ـ 1981 م.
ـ نور الدين، عصام نور الدين :
أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1402 هـ ـ 1982 م.